فواعل صنع السياسة الأمنية في الجزائر

بين التحديات الداخلية والضغوطات الإقليمية

أ. **محمد السعيد بن غنيمة** أستاذ مساعد -أ-
جامعة مولود معمري تيزي وزو (الجزائر)

الملخص :

نحاول من خلال هدا المقال تسليط الضوء على قضية مهمة جدا اليوم لم تصبح مشكلة دولة فقط بل أصبحت مشكلة دولية تساهم كل الدول في محاربتها ، فالإرهاب والسياسات الأمنية أصبحت قضية عالمية و تتعدد وتختلف فواعل صناعتها من دولة لأخرى ، وهذا ما أدى إلى الاهتمام أكثر بتحليل السياسات الأمنية نتيجة لتعقد وتنامي ظاهرة الإرهاب منذ هجمات 11 سبتمبر على الولايات المتحدة الأمريكية مما جعل وزارة الدفاع الأميركية تنشئ مركز خاص بتحليل السياسات العامة الخاصة بوزارة الدفاع لتحسين قدرة المؤسسة الأمنية والعسكرية على اختيار البدائل الأفضل في هذا المجال ، وهو ما تبنته جميع المؤسسات الكبرى بالولايات المتحدة الأميركية ، لذا إختارنا نموذج الجزائر لتحليل سياستها الأمنية وفواعل صناعتها وهي الدولة التي عرفت الإرهاب مبكرا واتخذت العديد من الإجراءات لمحاربة هذه الظاهرة ومن هنا تبرز أهمية موضوعنا الذي سنتناول به مختلف السياسات الأمنية بالجزائر ونخصها بالتحليل والنقد وفقا لمعرفة جذور الأزمة ومختلف الفواعل الداخلية والخارجية التي تساهم في صنع السياسة الأمنية .

Résumé:

Nous essayerons au terme de ce court article de mettre la lumière sur les différents facteurs qui contribuent à l'élaboration de la politique sécuritaire en Algérie. Le terrorisme et les politiques sécuritaires sont devenus une affaire mondiale; nombreuses et et différentes, elles se distinguent par les différents facteurs que prend en considération un État à un autre. Ce qui nous incite d'avantage à procéder à l'analyse de ces différentes politiques sécuritaires qui sont une résultante indéniable de la complexité et de la dangereuse progression du fléau mondiale qu'est le terrorisme, et très spécialement après les tragiques événements du 11 septembre 2001 qui ont touché les États Unis d'Amérique. Ce qui a conduit le Ministère de la défense Américain à créer un centre spécialisé dans l'analyse des politiques générales propres au Ministère de la défense pour assister et optimiser les établissements sécuritaires et militaires dans leurs choix et stratégies dans ce domaine; une démarche saluée et adoptée par les plus grands établissements installés aux USA. Ainsi, nous avons choisi l'Algérie comme modèle d'étude pour analyser sa politique sécuritaire, puisqu'il s'agit d'un pays qui a été touché précocement par le terrorisme et dont plusieurs démarches ont été adoptées et mises en œuvre pour lutter contre ce fléau. De ce point, ressort toute l'importance de notre sujet d'étude, dans lequel nous nous étalerons sur les différentes politiques sécuritaires en Algérie, que nous analyserons méticuleusement et sur lesquelles nous formerons plusieurs critiques constructives suivant la méthodologie de l'analyse des politiques générales, pour tenter de remonter aux racines de cette crise et des différents facteurs internes et externes qui ont contribué dans l'élaboration de la politique sécuritaire en Algérie. Et ainsi, l'opération d'analyse de la politique générale prend une importance d'envergure dans de pareilles situations pour comprendre comment procéder à l'analyse des anciennes politiques et la manière dont nous pouvons en tirer profit pour l'élaboration des futures politiques générales.

مقدمة:

أصبحت السياسة العامة اليوم تحجز مكانة هامة في مختلف الكتابات والدراسات الأكاديمية وتجد طريقها للتجسيد والتطبيق في مختلف مناحي الحياة في شكل سياسات تتبناها الدولة، فالسياسة العامة في الألفية الثالثة أضحت الأداة الفعالة التي يلجأ إليها صناع القرار لإيجاد مختلف الحلول للمشاكل التي يعاني منها المجتمع اليوم.

فالسياسات العامة لم تصبح حكرا على الدولة بالرغم من أنها الفاعل الرئيسي في وضعها ولكن أصبح هناك العديد من الشركاء يساهمون في وضع السياسات العامة واختيار البدائل الأفضل مما جعلنا اليوم نتحدث عن تحليل السياسات العامة بشكل رئيسي في مختلف الأبحاث والدراسات ، لأن تحليل السياسات العامة مرتبط بالتطور الواسع الذي ارتبط بتطور نشاطات الحكومة وتزايد مشكلاتها في مختلف المجالات ،وخاصة في مجال الأمن حيث تسعى كل الدول اليوم للحفاظ على أمنها في بيئة دولية تتسم بالفوضى ولا تعترف بالحدود الجغرافية للدول مع انتشار ظاهرة الإرهاب والجريمة المنظمة العابرة للحدود لذالك أصبحت كل الدول تتبنى سياسات أمنية خاصة بها للحفاظ على أمنها ويساهم في صناعة هده السياسة الأمنية العديد من الفواعل الداخلية والخارجية وتختلف من دولة لأخرى ، والجزائر من بين الدول التي لها تجربة في مكافحة الإرهاب وتعاملت معه مبكرا منذ مطلع تسعينات القرن الماضي لكن تغير الظروف الدولية والإقليمية وحتى الظروف داخل الجزائر يلزمها على التكيف مع الوضع الراهن الذي أصبح فيه الإرهاب متطور هو الأخر ويتأقلم مع المتغيرات الدولية فتعددت أساليبه في زعزعة استقرار الدول في عالم يتميز بعدم الاستقرار لذا نجد أنفسنا أمام الإشكال التالي : **ما هي فواعل صنع السياسة الأمنية بالجزائر و ما هي التحديات التي تواجهها الجزائر في ظل تزايد وتنامي ظاهرة الإرهاب والجريمة المنظمة بشمال إفريقيا ؟**

حيث سنحاول الإجابة على هدا الإشكال وفقا للنقاط التالية :

أولا / مفهوم السياسة العامة وأسباب تزايد الاهتمام بها .

ثانيا/ تحولات مفهوم الأمن .

ثالثا/ المؤسسات الصانعة للسياسة الأمنية في الجزائر.

رابعا/ تأثير البيئة الإقليمية في صياغة السياسة الأمنية بالجزائر(أزمة دول الساحل) .

أولا / مفهوم السياسة العامة وأسباب تزايد الاهتمام بها .

شهد موضوع السياسات ت العامة اهتماما كبيرا نظرا للدور الذي يلعبه في التنمية في مختلف المجالات ونهضة المجتمعات فالسياسات العامة تعد إحدى أهم الآليات التي من خلالها تتواصل عملية التطور السياسي والاقتصادي والاجتماعي وعليه يعتبر موضوع السياسات العامة من الأهمية بمكان كحقل علمي يتقاطع مع معظم العلوم اقتصاد وإدارة وسياسة واجتماع و لقد أدركت الحكومات أهمية صياغة السياسات بالشكل الذي يتناسب مع الخطط والبرامج التنموية التي تسعى الدولة إلى القيام بها في الفترة المقبلة لتلبية الحاجات المتجددة والمتزايدة للمواطنين ويتطلب دالك تحديد الرؤية السليمة للحكومة لتحليل المعطيات بشكل صحيح لتتمكن من رسم سياسات مناسبة تغطي حاجات الدولة والمجتمع.[1]

لقد تعاظم الاهتمام بموضوع السياسة العامة بعد الحرب العالمية الثانية حين جرى التركيز على مفهوم السياسة العامة وكيفية بلورتها والتبصر في أهدافها ومضامينها وأساليب تنفيذها ضمن إطار تحليلي بحسب الأولويات والإمكانيات المتوفرة بفعل تنامي الأصوات المنادية بضرورة تدخل الدولة كمحرك للنشاط الاقتصادي وإعادة بناء الاقتصاد القومي وتوجيه الموارد الاقتصادية لسد حاجات عموم المواطنين ، ولأجل استيعاب النمو المتزايد في الخدمات المطلوبة وضرورة توفيرها وتحقيقها كالتعليم والصحة والمواصلات وإقامة الجسور وتوفير فرص العمل وتنظيم التجارة وإقامة الصناعات الخدمية وتأميم المشروعات والمنتجات وغير ذالك مما يتعدى حدود القطاع الخاص

وقدراته الخدمية ويستدعى بالمقابل نهوض الدولة بمؤسستها الحكومية لغرض القيام بذالك والاطلاع به في إطار السياسة العامة . وكانت هذه الضرورات تشكل مطلبا هاما بالنسبة للدول النامية التي حظيت بالاستقلال الوطني والسياسي عن الحكم الأجنبي وسعيها في مباشرة بنائها الاقتصادي والتنموي وتحسين أوضاعها المتردية من خلال إشرافها على وضع وتنفيذ العديد من السياسات العامة الشاملة في المجتمع ، وهذه الأسباب هي التي جعلت السياسة العامة ذات أهمية متقدمة في الحياة المجتمعية وبوصفها المحور الفعال في دراسات علم السياسة وأبحاثه وتوجهاته .[2]

إن الإحاطة بمفهوم السياسة العامة يعتبر من المهام الصعبة بسبب تعدد وظائف الأنظمة السياسية والمتغيرات المؤثرة في تلك الوظائف والدور المتنامي للمجتمع مما جعل من السياسة العامة ليست مهمة النظام السياسة فقط بل مهمة كل المجتمع بقواه السياسية والقطاع الخاص والمتغيرات الخارجية تؤثر في عملية رسم وتنفيذ السياسة العامة ومراقبة الأداء الحكومي فهناك من ينظر إلى السياسة العامة على أنها التخصيص السلطوي للقيم على صعيد المجتمع باعتبار أي سياسة تنطوي على عملية تخصيص المواد المادية والمعنوية في المجتمع استنادا إلى معايير تفضيلية معينة.[3]

وعليه يمكن وضع مجموعة من التعريفات للسياسة العامة :

يعرفها (توماس داي) tomas Dye بأنها " ماتختار الحكومة أن تفعله أو لا تفعله "وهو في ذالك يجعل الفعل الحكومي سياسة عامة وكذالك من عدم اتخاذ الحكومة أي فعل أيضا سياسة عامة .3 وعرفها (هارولد لاسويل) H.Lasswell "السياسة العامة بأنها هي من يحوز على ماذا ؟ ومتى ؟ وكيف ؟ "من خلال نشاطات تتعلق بتوزيع الموارد والمكاسب والقيم والمزايا المادية والمعنوية وتقاسم الوظائف والمكانة الاجتماعية بفعل ممارسة القوة أو النفوذ والتأثير بين أفراد المجتمع من قبل المستحوذين على مصادر القوة.[4]

فقد عرفها فهمي خليفة الفهداوي : بأنها تلك المنظومة الفاعلة المستقلة والمتغيرة والمتكيفة والتابعة التي تتفاعل مع محيطها والمتغيرات ذات العلاقة من خلال استجابتها الحيوية فكرا وفعلا بالشكل الذي يعبر عن نشاط مؤسسات الحكومة الرسمية وسلطتها المنعكسة في البيئة الاجتماعية المحيطة بها بمختلف مجالاتها عبر الأهداف والبرامج والسلوكيات المنتظمة ، في حل القضايا ومواجهة المشكلات القائمة والمستقبلية والتحسب لكل ما ينعكس عنها ، وتحديد الوسائل والموارد البشرية والفنية والمعنوية اللازمة وتهيئتها كمنطلقات نظامية هامة لأغراض التنفيذ والممارسة التطبيقية ومتابعتها ورقابتها وتطويرها وتقويمها لما يجسم أو يجسد تحقيقا ملموسا للمصلحة العامة المشتركة المطلوبة في المجتمع .[5]

ثانيا/ تحولات مفهوم الأمن : إن مفهوم الأمن خلافي لا يحضا باتفاق بين الدارسين حول تعريف موحد له ،بحيث يعد مفهوم الأمن دو طبيعة ديناميكية يتطور ويتغير بتغير الظروف والأحداث فهو مرتبط ارتباطا وثيقا بالأوضاع والمعطيات المحلية والإقليمية والدولية ، في الوقت نفسه يعد الأمن حالة نسبية غير مطلقة فالدولة لا تتوقف عن التفكير في الأمن حين تحقق الاستقرار، بل يكون الهدف القادم هو تحقيق الأفضل والأحسن للأمن ودالك ناتج عن الخوف من المجهول والمستقبل كما يعد مفهوم الأمن من أصعب المفاهيم التي تناولها التحليل العلمي في العلاقات الدولية لان الأمن مفهوم نسبي ومتغير ومركب ودو أبعاد عدة ومستويات متنوعة يتعرض لتحديات وتهديدات مباشرة وغير مباشرة من مصادر مختلفة تختلف درجتها وأنواعها وأبعادها وتوقيتها سواء تعلق دالك بأمن الفرد أو الدولة أو النظام الإقليمي أو الدولي وشأنها شأن المصطلحات المتداولة التي تفتقر إلى تعريف محدد يمكن تقديره بشكل قاطع .[6]

1- تعريف الأمن وتحولاته :

1-1الأمن لغة: إن كلمة الأمن في اللغة العربية في أصلها من معنى الطمأنينة وزوال الخوف ولا يكون الإنسان آمنا حتى يستقر الأمن في قلبه ،[7] فنقول آمنت فلانا أي لم اعد أخاف منه واطمأن له وهو مرادف للكلمة الانجليزية Security المشتقة من أصلها اللاتيني SINE وتعني بدون و CURA وتعني اضطراب أي بدون اضطراب .[8]

1-2 أما اصطلاحا : لقد تعددت التعريفات والتصورات والأطروحات حول مفهوم الأمن كما تعددت مرجعيات وأشكال تعريفه إذ هناك من يعتقد أن الأمن لا يجب أن يكون له تعريف معمم وثابت بل لابد من إعادة تعريفه كل مرة يهدد فيها وهذا الاختلاف نابع من التغير في البيئة الأمنية للمفكرين والحالة موضع التحليل أيضا واختلاف وتجدد التهديدات الأمنية التي تواجهها الدول والفواعل الأخرى في الساحة الدولية ولذالك وعلى الرغم من الأهمية القصوى لمفهوم الأمن وشيوع استخدامه، إلا انه يصعب حصره في مفهوم واحد.

يعرف الأمن على انه "تلك الإجراءات التي تتخذها الدولة في حدود طاقتها للحفاظ على كيانها ومصالحاها في الحاضر والمستقبل مع مراعاة المتغيرات الدولية" وقد عرفه "أرنولد ولفرز" Arnold wolfers بأنه "غياب تهديدات ضد القيم المركزية وفي معناه الذاتي غياب الخوف من أن تكون تلك القيم محل هجوم" وفي نفس السياق عرفه "والترمان " Walter LIppman " أن الأمة تبقى في وضع امن إلى الحد الذي لا تكون فيه عرضة للخطر للتضحية بالقيم الأساسية إذا كانت ترعب في تفادي وقوع الحرب وأن تبقى قادرة لو تعرضت للتحدي على صون هذه القيم عن طريق انتصارها في حرب كهذه" ،[9] وقد اكتسى مفهوم الأمن خلال العقدين الأخيرين العديد من الدلالات الإضافية ويعد " باري بوزان BARRY BUZAN" احد المنظرين البارزين ضمن هذا السياق فقد عرف الأمن على انه " العمل على التحرر من التهديد" وعلى المستوى الدولي يعني " قدرة الدول والمجتمعات على الحفاظ على كيانها المستقبلي وتماسكها الوظيفي ضد قوى التغير التي تعتبرها الدولة معادية " أما على المستوى الوطني فانه يعني قدرة الدلو على الحفاظ على هويتها المستقلة ووحدتها الوظيفية كما يركز بوزان على خاصية التعقيد لهذا المفهوم وكذا خاصيته التركيبية فهو مفهوم " واسع" و "ضيق" في آن واحد ضيق عندما يحصر في الجوانب العسكرية فقط وواسع عندما تعنى به قضايا تتعلق بالاستقرار السياسي والاقتصادي والاجتماعي للدولة ببعدها الداخلي والخارجي .[10]

ويشير باري بوزان إلى قائمة التهديدات والتحديات المختلفة التي ينبغي إدراجها في المفهوم الشامل للأمن المرتبط بالدولة والذي يتضمن خمسة أبعاد وهي :[11]

1- الأمن العسكري : ويخص أبعاد المستويين المتفاعلين أو المتقابلين للهجوم المسلح والقدرات الدفاعية وكذا مدركات الدول لنوايا أو مقاصد بعضها تجاه البعض الآخر ويرى بوزان أن الدول الصناعية الكبرى بإمكانها " التعسكر " في أي وقت لان نسيجها الصناعي وتطورها العسكري يسمح بذالك .

2- الأمن السياسي : ويشتمل على بعدين بعد النسق الدولي (وحدة، تفاعل، بنية) والبعد الداخلي (حماية الأفراد وضمان أمنهم) ويبدو البعد الدولي أكثر أهمية عند الحديث عن الأمن الدولي لان حدود الأمن الوطني معرفة بالبنية الفوضوية للنظام الدولي وعليه فالأمن السياسي عامة يعني الاستقرار السياسي والتنظيمي للدول ونظم الحكومات والإيديولوجيات التي تستمد منها هذه الأنظمة شرعيتها .

3- الأمن المجتمعي : ويعتبر من أهم القطاعات ويعني قدرة المجتمعات على إعادة إنتاج أنماط خصوصيتها في اللغة والثقافة والهوية الوطنية والدينية والعادات والتقاليد في إطار شروط مقبولة لتطورها وكدا مجابهة التهديدات و الإنكشافات التي تؤثر في أنماط هوية المجتمعات وثقافتها .[12]

4- الأمن البيئي : والذي يعني بحفظ البيئة وابتعادها عن مخاطر التهديد من الكوارث الطبيعية والتلوث والتصحر .

5- الأمن الاقتصادي والذي يعني ضرورة تأمين الموارد الأولية الضرورية للحفاظ على مستويات متزنة من الرفاه الاقتصادي بشكل مستمر .

ومن خلال ما سبق نلاحظ أن مدلول الأمن قد اختلف عبر التاريخ فبعد أن كان يشير في فترة ما إلى أمن الدول ضد التهديدات العسكرية التي تأتي من الخارج، أي من الدول الأخرى ظهر مع تطور نمط الحروب الدولية الممكنة بصيغ أخرى على غرار الأمن الجماعي والأمن التعاوني ثم تغير المدلول في ما بعد الحرب الباردة إذ أصبح يعبر عن امن الأفراد والجماعات أكثر من امن الدول والتي أصبحت في بعض الأحيان هي من تهدد امن الأفراد والجماعات وقد توسع مفهوم الأمن في هذه الحالة المسؤولية السياسية عن ضمان الأمن من الدولة الأمة، إلى المؤسسات الدولية والإقليمية والمنظمات غير الحكومية وحتى الإعلام والرأي العام.[13]

فالمفاهيم الحديثة للأمن ترى أن تركيز الأمن في الدولة ذات السيادة أصبح مناقضا للبيئة الدولية الحالية فالتهديد لم يعد موجها إلى بقاء واستقلال الدول وإنما إلى الجماعات الاجتماعية مثل الأقليات والمهاجرين واللاجئين وغيرهم من الفواعل تحت الوطنية .

ثالثا/ المؤسسات الصانعة للسياسة الأمنية في الجزائر:

1- بنية النظام السياسي في الجزائر :

تبنت الجزائر غداة الاستقلال نظاما جمهوريا وحافظت على هدا النهج الذي ضمنته كل الدساتير التي عرفتها الجزائر بالرغم من التعديلات والسياقات التي عرفها النظام السياسي في الجزائر ويمكن إجمال تطور نظام الحكم في الجزائر في مرحلتين :

المرحلة الأولى: تمتد من استقلال الجزائر إلى غاية إقرار التعددية السياسية التي تضمنها دستور 1989 وشهدت هذه المرحلة نمط حكم تمثل في شخصنة السلطة ، وإتباع النهج الاشتراكي وتبني حكم الحزب الواحد وسيطرت حزب جبهة التحرير الوطني على معاقل السلطة كحزب طلائعي يهتم بتحديد سياسة الأمة ويوجه ويراقب مؤسسات الدولة .[14]

1-1 فواعل صنع السياسة الأمنية في فترة الحزب الواحد (من1962 إلى 1989)

لقد سبق وان تطرقنا في بداية هذه الدراسة إلى المؤسسات التي تقوم برسم السياسة العامة في أي دولة مثل السلطة التنفيذية والتشريعية والقضائية كمؤسسات رسمية والمجتمع المدني والأحزاب السياسية كمؤسسات غير رسمية تساهم في رسم السياسة العامة، وسنركز في هذا الجزء من الدراسة على موقع الهيئة التنفيذية والمؤسسة العسكرية كفاعل رسمي وحزب جبهة التحرير الوطني والمنظمات الجماهيرية كفاعل غير رسمي تساهم في رسم السياسة الأمنية في الجزائر.

أول دستور عرفته الجزائر بعد الاستقلال دستور 1963 وقد كرس منذ البداية نظاما للحكم قائم على الحزب الواحد بحيث السلطة التنفيذية هي أقوى السلطات في مقابل ضعف السلطة التشريعية ، حيث كانت كل السلطات في يد رئيس الجمهورية فهو الذي يرسم السياسة الداخلية والخارجية للبلاد وله الحق في المبادرة بتقديم القوانين كما له الحق في أن يطلب من المجلس الوطني (السلطة التشريعية) منحه التفويض لمدة محددة لاتخاذ تدابير ذات صبغة تشريعية، وله الحق في اختيار ثلثي وزرائه على الأقل من نواب المجلس الوطني وهو القائد العام للحزب ويتولى تشكيل وتكوين هيئات المجلس الوطني وهو ما كرسته المادة 59 من دستور 1963 والتي تجعل من السلطات مجسدة في شخص الرئيس ،[15] وبهذا يتضح حجم السلطات الواسعة الممنوحة لرئيس الجمهورية مما مكنه من التحكم في الهيئة التشريعية، ومبعد التصحيح الثوري في 19 جوان 1965 والذي قاده العقيد هواري بومدين وتشكل نظام جديد بمؤسسات انتقالية

تمثلت في مجلس الثورة كهيئة تشريعية حلت محل المجلس الوطني والحكومة كهيئة تنفيذية حلت محل رئيس الجمهورية غير أن الجهازين المذكورين يرأسهما شخص واحد هو رئيس الدولة مع احتفاظه بقيادة الجيش .

ولقد تعزز دور الجيش أكثر في الحياة السياسية بوصول الرئيس هواري بومدين للحكم خاصة بعد أن شكل مجلس الثورة المكون من 25 عضو منهم12 عضو من الجيش يحملون رتبة عقيد وأصبح هواري بومدين رئيسا للدولة ووزيرا للدفاع في نفس الوقت واستمر دور المؤسسة العسكرية في رسم معالم السياسة العامة في الجزائر وتم تأكيد ذالك بعد تقنين دوره السياسي بموجب الميثاق الوطني ودستور 1976 الذي اعتبر الجيش جزءا من النظام السياسي وكرس المؤتمر الرابع لجبهة التحرير هذا الدور من خلال تعين عدد من الضباط السامين أعضاء في اللجنة المركزية للحزب.[17]

ففي هذه المرحلة(من 1962 إلى 1989) نلاحظ أن كل المؤسسات الرسمية للدولة ضعيفة وخاضعة لسلطة الرئيس وأن أقوى مؤسسة هي المؤسسة العسكرية أو الجيش وهي التي تساهم في رسم السياسة العامة في مختلف القطاعات وهو ما نص عليه صراحة دستور 1963 فبالإضافة إلى مهام المؤسسة العسكرية الأصلية والمتمثلة في الدفاع عن إقليم الجمهورية، تساهم تحت إشراف الحزب في مختلف النشاطات السياسية والاقتصادية والاجتماعية كما أن دستور 1976 قد ابرز أهمية وطبيعة دور الخدمة الوطنية كأداة للترقية الاجتماعية والثقافية من خلال برامج التكوين المقدمة لمجنديها و كذالك الأعمال المسندة إليهم في إطار تنمية وتعزيز التوجهات الاشتراكية ومنه نستنتج :

- أن مختلف المؤسسات الرسمية التي أوجدت بعد الاستقلال كانت ضعيفة جدا ولا تستطيع أن تساهم في رسم والمساهمة في صناعة السياسة الأمنية آنذاك بل إن المؤسسة العسكرية هي جوهر النظام السياسي الجزائري والمؤسسات الغير رسمية مثل الأحزاب السياسية والمنظمات الجماهيرية فهي ضعيفة أيضا وخاضعة لنظام بحكم انه كان هناك حزب جبهة التحرير فقط وبعض المنظمات الجماهيرية التابعة له واقتصرت مهمتها على الترويج لأطروحات النظام في مختلف المجالات وهي الأخرى خاضعة لتوجيهات المؤسسة العسكرية ولا يساهم الحزب في وضع السياسة الأمنية إلا في الأطر التي تحددها المؤسسة العسكرية أو الجيش .

المرحلة الثانية : عرفت الجزائر تحولا فارقا في مجال الممارسة السياسية، بعدا دستور 23 فيفري 1989 والذي ارسي لعدد كبير من مبادئ الحكم الديمقراطي بتكريسه التعددية كإطار منظم يضمن توسيع المشاركة في مجال صنع القرار، وفسحه المجال للعديد من الحريات وأقر لمبدأ الفعل بين السلطات وفي خضم هذا الدستور عرفت الجزائر أول انتخابات رئاسية سنة 1995 لتشهد الجزائر مرحلة جديدة من النظام الجمهوري ويتولى الرئيس زروال الحكم،[18] وقام بتعديل الدستور سنة 1996 والذي بدوره تعدل ثلاث مرات في عهد الرئيس الحالي (20016،2008،2002) حيث قام الرئيس عبد العزيز بوتفليقة بعدا توليه الحكم بطرح قانون الوئام المدني وميثاق السلم والمصالحة الوطنية بهدف إعادة الأمن والاستقرار للجزائر وهو ما سنفصل فيه في هذا الجزء من المقال .

2- فواعل صنع السياسة الأمنية في فترة التعددية الحزبية (من 1989 إلى 2018)

وفي هذه المرحلة سنقوم بتقسيمها لمرحلتين المرحلة الأولى من(1989 إلى غاية1999)وهي المرحلة التي انتقلت فيها الجزائر من الأحادية الحزبية إلى التعددية وشهدت فيها أعمال عنف كبيرة أو كما يسميها البعض بالعشرية السوداء وكانت لها معطيات خاصة وجب معالجتها في سياقها التاريخي ، والمرحلة الثانية من 1999 إلى غاية اليوم وهي مرحلة مهمة أيضا حيث عرفت بداية عودة الاستقرار للجزائر ولكن أصبحت الجزائر تواجه تهديدات أمنية مختلفة نتيجة للأوضاع الإقليمية بالساحل الإفريقي وبتالي ستختلف في هذه المرحلة المؤسسات والفواعل التي تساهم في رسم السياسة الأمنية بالجزائر .

2-1 المرحلة الأولى : مرحلة الأزمة (من 1989 إلى 199)

بعد أحداث 25 أكتوبر 1988 وما نجم عليها من إقرار للتعددية السياسية التي جاء بها دستور 1989 الذي أسس لدور جديد في علاقة المؤسسة العسكرية بالحياة السياسية حيث جاءت المادة 25 منه محددة لدور المؤسسة العسكرية في المحافظة على الاستقلال الوطني والدفاع عن السيادة الوطنية وقد عبرت المؤسسة العسكرية عن دعمها لمسارات الإصلاح السياسي في تلك الفترة وأعلنت استعدادها لما تتطلبه المرحلة المقبلة واصدر رئيس أركان الجيش تعليمة (رقم 89/51 ق.أ./ج.و.ش) بتاريخ 04 أفريل 1989 بينت الالتزامات الجديدة للمؤسسة العسكرية التي تفرض حيادها عن العمل السياسي .[19]

فالجزائر في هذه الفترة دخلت في دوامة عنف تعطل خلالها عمل معظم المؤسسات الرسمية ففي 29 ديسمبر 1991 قدم الرئيس الشاذلي بن جديد استقالته بعد إعلانه حل المجلس الشعبي الوطني، والمؤسسة الوحيدة التي بقيت تحافظ على استقرارها هي المؤسسة العسكرية لتجد نفسها تحل محل غيرها من مؤسسات الدولة العاجزة وتتدخل في العديد من القطاعات وهذا النمط من التدخل يتم حين يحدث ماتراه المؤسسة العسكرية فوضى وأزمة خطيرة تهدد البلاد فتتدخل لإعادة الاستقرار وتهيئة الظروف لإقامة حكومة شرعية، لكن الوعود بالعودة إلى الحياة المدنية قد تتحقق وقد يستمر الجيش في الاحتفاظ بالسلطة والسيطرة على مفاصل الحكم وعلى المؤسسات الرئيسية في النظام .

إن الظروف الاستثنائية التي كانت تعيشها الجزائر في هاه الفترة جعلت من المؤسسة العسكرية هي القاطرة التي تقود مختلف المؤسسات الأخرى وكانت الأحزاب السياسية المعتمدة آنذاك انقسمت لقسمين قسم يوصف بالإستأصالي والذي يرفض أي صلح مع الجماعات المسلحة مثل حزب التجمع من اجل الثقافة والديمقراطية وأحزاب تتصف بالوسطية في الحل وليس لديها مانع في الحوار مثل حركة مجتمع السلم وهي من التيار الإسلامي وحزب جبهة التحرير الوطني من التيار الوطني ومعظمها تساند المؤسسة العسكرية في سياستها المنتهجة في محاربة الجماعات المسلحة وبالتالي كانت تساهم ولو بجزء بسيط في صنع السياسة الأمنية عن طريق إشراك واشتراك الأحزاب والجمعيات في محاربة الإرهاب ونبذ العنف المستشري في الجزائر في هذه الفترة وهو ما كانت تدعو إليه جل الأحزاب والجمعيات في فترة الأزمة الأمنية الخطيرة التي كادت تعصف بالدولة الجزائرية .

الفترة الثانية : بداية عودة الاستقرار من 1999 الى2017

شكل استعادة الأمن والسلم الداخلي في الجزائر أولوية للنظام السياسي لتجاوز آثار الأزمة التي ضربت الجزائر طيلة عشرية كاملة من الزمن حيث عمل الرئيس عبد العزيز بوتفليقة على استكمال المسار الذي بدأه الرئيس السابق اليامين زروال لتحقيق السلم المدني فبعدا انتخابه في 15افريل 1999 عرض قانون الوئام المدني ثم المصالحة الوطنية بهدف استعادة الجزائر لأمنها ووقف العنف ويعتبر قانون الوئام المدني وميثاق السلم والمصالحة الوطني وجه من أوجه السياسة الأمنية شاركت العديد من الأطراف والفواعل في وضعها وتنفيذها.

1- الوئام المدني كوجه من أوجه رسم السياسة الأمنية في الجزائر :

إن المتغير الداخلي المتمثل في تدهور الوضع الأمني وانسدادا قنوات الحوار وفشل مبادرات الحل السلمي للازمة الجزائرية والمتغير الخارجي المتمثل في ازدياد المطالب الخارجية بإيفاد لجنة تحقيق دولية في المجازر المرتكبة كبعثة الأمم المتحدة للإعلام والتقصي التي حلت بالجزائر صائفة 1998 كل هذه المتغيرات جعلت خيار الحوار يفرض نفسه لأن الإجراءات والآليات السياسية والأمنية التي استخدمت من قبل لم تنجح في القضاء على مظاهر العنف السياسي كما أن سياسة الكل أمني الذي حاول الرئيس زروال تطبيقها لم تحقق الاستقرار والأمن المطلوبين لذالك أعلن الرئيس عبد العزيز بوتفليقة عن عزمه تبني سياسة متسامحة لصالح المسلحين الراغبين في التوبة وطرح مشروع الوئام المدني ، وهو ماتم حيث تم طرح المشروع للاستفتاء في سبتمبر 1999 وحسب النتائج الرسمية التي أعلن عليها

المجلس الدستوري قد صوت98،63% بنعم وبلغت نسبة المشاركة 85% وهو دليل على التأيد الشعبي الكبير للمشروع [20].

1-1 مساهمة المؤسسة التشريعية في سياسة الوئام المدني :

بعدا إصدار مصالح رئاسة الجمهورية لبيان رسمي في 06 جوان 1999 تم من خلاله تكليف الحكومة بإعداد مشروع قانون الوئام المدني وعرضه على البرلمان للمناقشة وقد تم عرضه ومناقشته والمصادقة عليه بالأغلبية بالمجلس الشعبي الوطني بتاريخ 08 جوان 1999 ثم المصادقة عليه في مجلس الأمة بتاريخ11 جويلية 1999 ليتم بعدا ذالك صدور قانون الوئام المدني رقم 99-08 الصادر بتاريخ 13 جويلية 1999 ليحال على الاستفتاء بناء على رغبة رئيس الجمهورية وإصراره على إضفاء غطاء سياسي ودستوري لمسعاه،[21] وبذالك تكون المؤسسة التشريعية قد ساهمت في وضع قانون مهم ساهم في إعادة الأمن حيث تم استرجاع أكثر من 6000 قطعة سلاح وتوبة الآلاف من الجماعات المسلحة نتيجة قانون الوئام المدني.

2-1 مساهمة الأحزاب السياسية في رسم السياسة الأمنية بعد 1999:

إن الأحزاب التي دعمت المرشح عبد العزيز بوتفليقة وساعدته على الفوز في 15 أفريل 1999 قد ساندت وروجت للوئام المدني وهي أحزاب التحالف الرئاسي حزب جبهة التحرير الوطني وحزب التجمع الوطني الديمقراطي وحركة مجتمع السلم وحركة النهضة والكثير من الجمعيات والمنظمات أيضا ساهمت في تبني الوئام المدني مثل المنظمة الوطنية لعائلات ضحايا الإرهاب وذوي الحقوق والجمعية الوطنية لعائلات ضحايا الإرهاب التي عبرت عن مساندتها لسياسة الوئام المدني ، وهناك من عارض سياسة الوئام الوطني مثل السيدة لويزة حنون رئيسة حزب العمال وحسين أيت احمد رئيس جبهة القوى الاشتراكية واحمد طالب الإبراهيمي الذي أسس حزب الوفاء ،أما من الجمعيات والمنظمات فنجد الرابطة الجزائرية للدفاع عن حقوق الإنسان والتي يترأسها علي يحي عبد النور وجمعية المفقودين حيث يرى الكثير من هذه الأحزاب والمنظمات الرافضة للوئام المدني بأنه يشكل طريق لعودة الجبهة الإسلامية للإنقاذ ويشكل خطر على المنظومة الأخلاقية في المجتمع لأنه يعفو عن المعتدين .

3-1 البعد الأمني لميثاق السلم والمصالحة الوطنية وفواعل صناعته :

يعتبر ميثاق السلم والمصالحة الوطنية امتداد لقانون الوئام المدني وقانون الرحمة إذ حاول مشروع الميثاق معالجة الأزمة الجزائرية بصورة حاسمة من خلال إقرار العفو عن الجماعات المسلحة والجيش الإسلامي للإنقاذ وجاء أيضا لسد الفراغ القانوني للمرحلة الممتدة من 13 جانفي 2000 تاريخ انقضاء مفعول القانون إلى غاية 19 افريل 206 تاريخ الاستفتاء على الميثاق حيث دافع رئيس الجمهورية عبد العزيز بوتفليقة على نتائج الوئام المدني بعدا انتخابه لعهدة ثانية في أفريل 2004 ولكن يجب استكماله بميثاق السلم والمصالحة الوطنية لطي ملف الأزمة نهائيا على حد تعبيره .

وتمثل المصالحة كمفهوم عام وسيلة من وسائل حل الخلافات والمنازعات والأزمات بين الأشخاص والإطراف والدولة وديا وسلميا وهي تمتاز عن غيرها من الوسائل الرسمية لتسوية الخلافات وحل المنازعات بأنها أكثر بساطة ورشادة من حيث التكاليف والجهد والوقت والفاعلية والشمولية ومن حيث جذرية الحل، أما في الحالة الجزائرية فكل طيف من أطياف الساحة السياسية قد عرفها حسب منطلاقاته الفكرية والأيديولوجية ولكن في جوهرها هي وسيلة لوضع حد للعنف وإقناع الجماعات المسلحة بوضع السلاح وإعادة دمجهم في المجتمع .[22]

1-3-1 مؤسسة الرئاسة كفاعل رئيسي في وضع السياسة الأمنية :

عرف رئيس الجمهورية " المصالحة الوطنية بأنها إعادة بناء الروابط والأواصر التي انقسمت بين أفراد المجتمع وتمزقت أوصاله لا بفعل أعمال العنف فحسب بل بفعل إيديولوجيات الضلال والبغي بوجه خاص وعليه فإنها لا تقتصر في نظري على مجرد إيقاف أعمال العنف بل إنها تعني في غايتها القصوى إعادة بناء الوفاء بين الجزائريين أيا كانت مشاربهم ومناهلهم وبث روح السلم وضمان الأمن والأمان للجميع في محاولة لنسيان ما حدث ، وهي تعني كذالك مصالحة رسمية وسياسية بين الجزائريين وتعبئة جميع الأطراف في سبيل تجديد وطني يكون كفيل بإصلاح الدولة وإعادة تنظيم الساحة السياسية والإصلاحات الهيكلية بالقضاء على الأسباب التي أدت إلى انفجار الأزمة وبإنشاء علاقات اجتماعية جديدة ".[23]

ولقد تم الاستفتاء على ميثاق السلم والمصالحة الوطنية بتاريخ 29 سبتمبر 2005 تلاه إصدار أربعة مراسيم رئاسية بتاريخ 27 فيفري 2006 حيث قدم الميثاق مجموعة من الإجراءات تهدف لإنهاء الأزمة الأمنية مثل إجراءات العفو لصالح الأفراد المحكوم عليهم والموجودون رهن الحبس عقابا على اقترافهم أعمال عنف من غير المجازر الجماعية وانتهاك الحرمات واستعمال المتفجرات في الاعتداءات على الأماكن العمومية وأيضا تناول الميثاق ملف مهم وهو ملف المفقودين حيث تم التأكيد على أن ملف المفقودين يحظى باهتمام الدولة وان العديد من حالات الافتقاد المسجلة هي بسبب الإجرام الذي قام به الإرهابيون كما يعني إن الدولة غير مسؤولة عن ذالك حتى وان أخطأ بعض أفرادها فهو خطأ شخصي وليس خطأ الدولة ومؤسساتها الأمنية وبالرغم من ذالك فقد اقر الميثاق تعويضات مادية لذوي الحقوق.

2-3-1 الأحزاب السياسية ومنظمات المجتمع المدني ودورها في تجسيد ميثاق السلم والمصالحة الوطنية :

لقد ساهمت القوى السياسية في بلورة ميثاق السلم والمصالحة الوطنية إما بتبني المشروع أو برفضه ومعارضته ولقد اختلفوا في وضع مفهوم موحد للمصالحة الوطنية ، حيث يرى السيد حسين آيت احمد زعيم جبهة القوى الاشتراكية أن المصالحة هي تطبيق مبادئ العقد الوطني أو أرضية سانت ايجديو بحذافيرها ويرى سعيد سعدي زعيم التجمع من اجل الثقافة والديمقراطية أن المصالحة عنده هي تصالح الشعبي مع دولته ومع بعده الأمازيغي واتفاق الجميع على احترام النظام الجمهوري والحفاظ عليه وهذه الآراء هي توجهات التيار العلماني الديمقراطي في الجزائر ، الذي كان رافضا في بداية الأزمة لأي مصالحة مع الجماعات المسلحة لكن بعد طرح المصالحة الوطنية سنة 2005 عدل من موقفه واعتبر أن المصالحة المطلوبة هي التي تتم عن طريق العدالة مع عدم التغاضي عن جرائم القتل والاغتصاب وعدم إفلات مرتكبي جرائم الدم من العقاب وتأسيسا على ذالك فهو يرفض مشروع العفو الشامل وعودة الجبهة الإسلامية للانقاذ إلى النشاط السياسي .[24]

أما حركة مجتمع السلم ترى أن المصالحة الحقيقية هي المصالحة العادلة والتي لاتكيل بمكيالين ولا تفرق بين دماء الجزائريين ، ويجب أن تكون المصالحة عادلة وبدون ظلم أو إذلال أو تميز أو احتقار بل هي مصالحة تعيد الحقوق إلى أصحابها لتجعل منهم مواطنين كاملي المواطنة، أما الجبهة الإسلامية للإنقاذ المحظورة وهي طرف في الأزمة فترى أن المصالحة الحقيقية تتمثل في إصدار عفو شامل عن كافة المسلحين والمسجونين ، مع رفع حالة الطوارئ وصياغة دستور جديد وإعادة الحقوق لأهلها والمقصود من ذالك إعادة الشرعية للمجالس الهيئات المنتخبة بشكل شرعي مطلع التسعينيات.[25]

أما أنصار التيار الوطني بمختلف أطيافه حمل مفهوما للمصالحة يختلف عما هو معلن عليه عند بقية الاتجاهات الأخرى ، فحزب جبهة التحرير الوطني يعتبر المصالحة الوطنية سبيل لطي صفحة الماضي وفتح صفحة المستقبل وأولويات المصالحة حسب رأي قادة الحزب هي حل مخلفات المأساة الوطنية وإعادة إدماج المستفيدين من

سياسة الوئام المدني ، وأخيرا يرى حزب التجمع الديمقراطي على لسان أمينه العام احمد أويحي أن المصالحة هي التكفل بجميع ضحايا المأساة الوطنية وعدم الخلط بين الإرهابيين وضحايا الإرهاب والمقاومين ، وعدم المساواة بين الجاني والمعتدى عليه وأيضا إدماج المستفيدين من الوئام في مناصب عملهم ،أما بالنسبة للجمعيات ومختلف منظمات المجتمع المدني فقد ساندت الميثاق مثل الاتحاد العام للعمال الجزائريين والمنظمة الوطنية لأبناء الشهداء والمنظمة الوطنية للمجاهدين والذين عارضو الميثاق منظمات الدفاع عن حقوق الإنسان مثل الرابطة الوطنية للدفاع عن حقوق الإنسان .

كل هذه المواقف ساهمت بشكل أو بآخر في بلورة ميثاق السلم والمصالحة الوطنية فالأحزاب والجمعيات المؤيدة للميثاق ساهمت في الترويج له وشرحه للشعب والمشاركة في حشد الجماهير في كل التجمعات التي قام بها رئيس الجمهورية من اجل التعبئة للتصويت على الميثاق أما الأحزاب والجمعيات المعارضة له فهي الأخرى ساهمت في شرح نقائصه وطرح بدائل له وهو ما يجعل من الأحزاب ومنظمات المجتمع المدني فاعل رئيسي وأساسي في رسم السياسة الأمنية عن طريق الوئام المدني وميثاق السلم والمصالحة الوطنية الذي ساهما بشكل فعال في إعادة الأمن للجزائر بعدا عشرية دامية كادت تقوض أركان الدولة الجزائرية .

رابعا/ تأثير البيئة الإقليمية في صياغة السياسة الأمنية بالجزائر أزمة دول الساحل .

يمثل الساحل الإفريقي العمق الاستراتيجي للجزائر إذ لا يمكن بأي حال من الأحوال إهمال أهمية هذا الامتداد أو إغفال مكانته من خارطتها الجيوسياسية ، حيث لا يمكن تجاوز حقيقة الجزائر بلد إفريقي بل البوابة الإستراتجية لإفريقيا واحد أهم أعمدة وأركان ثالوثها الاستراتيجي (الجزائر ومصر وجنوب إفريقيا) وأكثر بلدانها مساحة ، وفي ظل التحولات الإقليمية التي شهدتها المنطقة العربية في ما عرف ب الحراك العربي وارتدادات ذالك على الأمن في منطقة الساحل الإفريقي وبالتحديد الأزمة في مالي فان هذه التطورات أعطت لموضوع الأمن في منطقة الساحل الإفريقي أهمية غير خافية وهي التطورات التي ترتبط ارتباطا وثيقا بمقتضيات تحقيق الأمن الوطني في الجزائر ،[26] فالدبلوماسية الجزائرية في شقها الأمني أولت اهتماما بالغا في أجندتها السياسية على القضايا الإفريقية بصفة عامة ولكن الأزمة في دول الجوار فرضت نفسها مثل الأزمة الليبية، حيث تتخوف الجزائر من التهديدات الأمنية القادمة من الجار الليبي الذي ترتبط معه بعمق يقارب ال 1000 كلم خصوصا بعد سقوط أجزاء من مدن درنة وصبراتة بيد تنظيم داعش وهو ماحتم اقامة عمليات مشتركة بين الجزائر وتونس ،[27] كذالك الأزمة المالية وضعف الجيش الموريتاني والدولة الهشة بالنيجر جعلت من الجزائر تتحمل أعباء الأمن في الساحل لذالك قامت بالعديد من المبادرات منها على سبيل المثال لا الحصر :

- حيث أقرت كل من (الجزائر وليبيا ومالي والنيجر وموريتانيا) سنة 2009 خطة أمنية ترتكز بشكل أساسي على بناء قوة عسكرية نظامية قوامها 25 ألف جندي مشكلة من الجيوش النظامية للدول الخمس بالتعاون مع الميليشيا القبلية المنتشرة في الصحراء من قبائل الطوراق والعرب والزنوج وغيرها للسهر على تنفيذها ودعم جهود السيطرة الحكومية على الحدود الدولية في المنطقة وجاءت هذه الخطوة تنفيذا للاجتماعات العسكرية المطولة التي عقدها ممثلو هيئات الأركان للجيوش النظامية للدول الخمس بالعاصمة الليبية طرابلس.[28]

- ندوة الجزائر حول الأمن والاستقرار بالساحل الإفريقي المنعقدة بتاريخ 16 مارس 2010 بالجزائر

-رعاية الجزائر للحوار بين مختلف الحركات وفصائل الطوارق والحكومة المالية بعدا أزمة 2012 حيث كانت الجزائر دائما السباقة في معالجة مشكلة الطوارق بكل من النيجر ومالي منذ تسعينيات القرن الماضي.

كل هذه الظروف الإقليمية كانت تساهم بشكل مباشر في رسم السياسة الأمنية الجزائرية لان الأزمة في دول الجوار وانتشار المنظمات الإرهابية والجريمة المنظمة تؤثر بشكل مباشر على استقرار وامن الجزائر لذالك حاولت

الجزائر دوما تصدير خبرتها في مجال مكافحة الإرهاب والجماعات المسلحة لدول الجوار والدول الإفريقية بصفة عامة.

الخاتمة:

في الأخير يمكننا القول إن فواعل السياسة الأمنية في الجزائر متعددة ومختلفة وهذا ما وقفنا عليه ولو بشكل مختصر منذ الاستقلال إلى يومنا هذا فعلى المستوى الداخلي تعتبر المؤسسة العسكرية ، من اقوي المؤسسات في الجزائر وظلت صامدة منذ الاستقلال وحتى في ظل اخطر أزمة تواجهها الجزائر كانت تقوم بمهامها الأساسية أما بالنسبة للفواعل الغير رسمية مثل الأحزاب السياسية ومنظمات المجتمع المدني فلا تساهم بشكل كبير في رسم السياسة الأمنية لأنها مؤسسات ضعيفة وتكوينها هش ولا زالت لم ترقى إلى المستوى الذي تساهم فيه بشكل فعال في رسم السياسة الأمنية للدولة ،ولكن المتغيرات الدولية والإقليمية اليوم أصبحت تفرض نفسها بقوة كفاعل رئيسي فر وضع ورسم السياسة الأمنية في ظل عالم يتسم بالتقارب والفوضى والجزائر بوضعها الجيوسياسي المميز كان لزاما عليها تبني خطط أمنية فوق وطنية لحماية أمنها القومي بالرغم من أن الدستور الجزائري يمنع تواجد القوات الجزائرية خارج الحدود إلا أن الجزائر عن طريق دبلوماسيتها الأمنية نجحت الترويج لمبادئها خارج الحدود مثل تجريم دفع الفدية للجماعات المسلحة وكذالك المساهمة في تحقيق الاستقرار في مالي عن طريق توقيع اتفاق السلام بين الفصائل المتنازعة في مالي ورفضها التدخل الأجنبي في ليبيا ودعوتها لحل سلمي للأزمة الليبية كل هذه الجهود ساهمت في تعزيز الأمن الداخلي والإقليمي للجزائر.

الهوامش:

1-عبد النور ناجي، مبروك ساحلي، مقدمة في السياسة العامة،(عنابة، دار العلوم للنشر والتوزيع، 2014) ص7

2-فهمي خليفة الفهداوي، السياسة العامة: منظور كلي في البنية والتحليل(عمان : دار المسيرة،ط1، 2001) ص28

3- محمد قاسم القريوتي، رسم وتنفيذ وتقيم وتحليل السياسة العامة(عمان:مكتبة الفلاح للنشر والتوزيع2006) ص34

4- عبد النور ناجي، مبروك ساحلي ، مرجع سابق ص15

5- فهمي خليفة الفهداوي : مرجع سابق ،ص38

6-سليمان عبد الله الحربي،مفهوم الأمن ومستوياته وصيغه وتهديداته: دراسة نظرية في المفاهيم والأطر (المجلة العربية للعلوم السياسية العدد2008،19)، ص9

7-علي الجهيني ،الإعلام الأمني والوقاية من الجريمة،(الرياض، أكاديمية نايف للعلوم الامنية2000) ص06

8- محمد غالب بكزادة ، الأمن وإدارة الأمن ،(القاهرة ، دار الفجر للنشر والتوزيع،2000) ص12

9- سليمان عبد الله الحربي، مرجع سابق، ص 14

10- صالح زياني ، تحولات العقيدة الأمنية الجزائرية في ظل تنامي تهديدات العولمة ، مجلة المفكر العدد05،ص288

11- محمد شلبي، الأمن الوطني في ظل التحولات الدولية الراهنة في الدولة الوطنية والتحولات الدولية الراهنة،(الجزائر، جامعة الجزائر، منشورات كلية العلوم السياسية والاعلام2004) ص15

12-عبد النور بن عنتر ، البعد المتوسطي للأمن الجزائري،(الجزائر ، المكتبة العصرية للطباعة والنشر والتوزيع 2005) ص17-18

13- نبيل إدريس: الاستراتجيات الفعالة في بناء القدرات الدفاعية ومواجهة التهديدات الأمنية ، (مجلة دفاتر السياسة والقانون، العدد17،جوان2017) ص 153

14-سعيدي ياسين: التحديات الأمنية الجديدة في المغرب العربي ، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية ،جامعة وهران 2016/2015،ص46

15- نفس المرجع، ص37

16- نفيسة رزيق ، الترسيخ الديمقراطي في الجزائر المشكلات والآفاق ، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه علوم في العلوم السياسية ،تخصص تنظيمات سياسية وإدارية، جامعة باتنة2015،1/2016،ص 120
17- سعيدي ياسين مرجع سابق / ص47
19- عمر برامة ، الجزائر في المرحلة الانتقالية أحداث ومواقف،(عين مليلة الجزائر، دار الهدى،2001)، ص25
20- المجلس الدستوري، الإعلان رقم 02/ ا.م.د/99 المؤرخ في 19 سبتمبر 1999 المتعلق بنتائج الاستفتاء الوئام المدني يوم 16 سبتمبر 1999، الجريدة الرسمية، العدد66، الصادر بتاريخ 21 سبتمبر 1999،ص4
21- بننة الطيب، دور الجهاز التنفيذي الجزائري في تحقيق الاستقرار السياسي الداخلي، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، تخصص العولمة والعلاقات الدولية، جامعة قسنطينة3 ص56
22- المنبر البرلماني، المصالحة الوطنية من الأزمة إلى الوئام والمصالحة... لبنان نموذجا ن الفكر البرلماني ، العدد 07 ديسمبر 2004، ص 155
23- خطاب رئيس الجمهورية، السيد عبد العزيز بوتفليقة أمام إطارات الأمة بنادي الصنوبر ، جريدة الشعب، العدد 12522، بتاريخ 28 ا/2001/04، ص04
24- بننة الطيب ، مرجع سابق، ص 59
25- نفس المرجع ص62
26- عربي بومدين وفوزية قاسين المقاربة الأمنية الجزائرية في منطقة الساحل الإفريقي نحو تفعيل مبدأ الدبلوماسية الإنسانية، مجلة المستقبل العربي، ص136
27- بوحنية قوي: الجزائر والتهديدات الأمنية الجديدة من مكافحة الإرهاب إلى هندسة الأمن، (الأردن عمان، دار الحامد للمنشر والتوزيع،2016) ،ص146
28- بوحنية قوي:الجزائر والهواجس الأمنية الجديدة في منطقة الساحل الإفريقي المخاوف من استنساخ داعش في الساحل الأزماتي ، تقارير مركز الجزيرة للدراسات الإستراتجية،11ديسمبر 2014، ص4